

نحو سياسة جديدة للتعاون ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي

محمد الشريف منصوري، أستاذ مساعد
كلية الاقتصاد و التسيير، جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

ملخص:

تتناول ورقة البحث هذه، تحليل طبيعة العلاقات التي تربط بين بلدان الاتحاد الأوروبي و بلدان المغرب العربي عبر الاتفاقيات التي تربطهما، بما في ذلك اتفاقية برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية الممضاة عام 1995، و التي ركزت أساسا على الجوانب التجارية و المالية، و التي تبدو غير كافية لإنشاء شراكة حقيقية، قائمة على وضع استراتيجيات جديدة، ذات بعد مؤسساتي، أي شراكة في العمق ما بين المؤسسات الاقتصادية، و ذلك بتوجيه الاستثمارات الأوروبية المباشرة و المتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين نحو المنطقة المغاربية، لتساهم في خلق الثروة الاقتصادية الحقيقية، و تشجع على النمو الاقتصادي الدائم فيها .

Résumé:

Par cette réflexion analytique, au relations euro- Maghreb, nous démontrons que les accords signé auparavant, entre les deux regroupements inclus la conférence de Barcelone, sont insuffisantes, pour une véritable partenariat, qui doivent dépasser les relations commerciales et financières, à l'instauration des stratégies institutionnels entre les partenaires économiques des deux rives de la méditerranée, qui encouragent l'investissement directe étrangères (IDE), créateur de la richesse économique et motive la croissance économique dans la région du Maghreb .

مقدمة:

بعد التحولات التي عرفها العالم و أوروبا، خاصة مع مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي بسقوط كل من الشيوعية و حائط برلين، رأت بلدان الاتحاد الأوروبي و منذ عام 1995، ضرورة تحقيق قفزة كمية و نوعية في علاقاتها مع البلدان المتوسطية، بقدر يكون في مستوى التحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهها منطقة الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، و ذلك بإعادة صياغة العلاقات التي تربطها مع هذه البلدان، خاصة البلدان المغاربية و توسيعها، بما يعكس طموحات بلدان و شعوب المنطقة، تسمح بتقارب مستويات الدخل الفردية لبلدان المغرب العربي مع تلك المتواجدة ببلدان الاتحاد الأوروبي، على الأقل في بلدان كالبيونان و البرتغال مع تقارب مستويات التنمية بينهما، من خلال إيجاد بدائل جديدة لتمويل مشاريع التنمية في المنطقة المغاربية و تجاوز ما تعانيه من مشاكل اقتصادية، منها تصاعد حدة المديونية و ضعف الهياكل القاعدية بها .

1. تطور العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و بلدان المغرب العربي:

مرت العلاقات بين التجمعين بمحطات أساسية هي : (1)

1. اتفاقيات الجيل الأول: اتفاقيات الانتساب الأولى**Les Premiers Accords d'Association**

فبعد إمضاء اتفاقية روما القاضية بإنشاء المجموعة الأوروبية سنة 1957، تميزت السياسة الأوروبية في حوض المتوسط، بتلك العلاقات القائمة بين بلدان المغرب العربي و فرنسا خاصة، بإعطاء بعض المزايا التفضيلية لها في المعاملة مقارنة بدول أخرى، لهذا نجد مطالبة كل من تونس و المغرب منذ سنة 1963 بفتح محادثات مع البلدان الستة المكونة للمجموعة الأوروبية آن ذاك لإبرام اتفاقيات انتساب معهم، و على إثر حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962، سارت على درب جيرانها بإمضاء اتفاقيات الجيل الأول مع المجموعة الأوروبية سنة 1969 و لمدة خمس سنوات، القاضية أساسا على إعطاء مزايا تجارية تفضيلية .

و منذ بداية عشرية السبعينات من القرن الماضي و إلى غاية انعقاد ندوة برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية سنة 1995، تم مراجعة سياسة المجموعة الأوروبية في البحر المتوسط و عدلت مرتين، و هو ما يتضح من خلال المرحلتين الثانية و الثالثة

2. اتفاقيات الجيل الثاني : المقاربة الشاملة لسياسة المجموعة الأوروبية في البحر المتوسط (1972-1992) L'Approche Globale Méditerranéenne

جاءت هذه السياسة على إثر القمة الأوروبية المنعقدة بباريس سنة 1972، أين تم تحديد مجال تطبيقها على تلك البلدان المطلة للبحر المتوسط فقط، و التي طالبت من المجموعة الأوروبية معاملة تفضيلية مميزة، و تدور هذه المقاربة الشاملة حول تسهيل دخول المنتجات الصناعية المتوسطة إلى سوق المجموعة الأوروبية، و إعطاء مرونة أكبر في المعاملات التجارية بين بلدان ضفتي البحر المتوسط ، التي من بينها بلدان المغرب العربي، إذ خفضت الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية القادمة من هذه المنطقة ما بين 20 % إلى 80 % حسب نوع المنتج .

بهذا أمضت المجموعة الأوروبية اتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الوسطى (الجزائر - تونس - و المغرب) في أبريل من سنة 1976، في حين عملت موريتانيا في إطار اتفاقيات (لومي) الخاصة بالبلدان الأفريقية و منطقة الكرايب و المحيط الهادي، و إبعاد ليبيا من هذه الاتفاقيات .

غير أنه بمجرد انضمام كل من اسبانيا و البرتغال إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986، تم تعديل هذه الاتفاقيات، حيث احتفظ بإمكانية حرية دخول المنتجات الصناعية لبلدان المغرب العربي السوق الأوروبية مع تحديد كمية المنتجات النسيجية الداخلة إليها، و هي من الصناعات التصديرية الهامة خاصة في كل من تونس و المغرب، أما المنتجات الزراعية فتم إخضاعها لإجراءات البرنامج الزراعي الأوروبي المشترك (PAC)، مع إعطاء مزايا تفضيلية لها في تخفيض الرسوم الجمركية حسب كمية المنتجات الزراعية إلى السوق الأوروبية، إلى جانب تقديم إعانات مالية، و التي كانت محدودة جدا مقارنة مع ما تقدمه المجموعة الأوروبية من إعانات مالية لمناطق أخرى من العالم .

3. اتفاقيات الجيل الثالث : سياسة المجموعة الأوروبية المتجددة في المتوسط (1992-1996)

Une Politique Méditerranéenne Rénové (PMR)

جاءت هذه السياسة لفشل السياسات السابقة، و عدم تحقيقها لأهدافها، بتطبيق سياسة أوروبية متجددة في المتوسط، تهدف أساسا إلى تمتين و تدعيم علاقات التعاون بين بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط بما فيها بلدان المغرب العربي، مع زيادة المساعدات المالية، و تحسين شروط و ظروف دخول المنتجات المتوسطية إلى السوق الأوروبية مع مطلع عشرية التسعينات من القرن الماضي، و بالضبط (من 1992 إلى 1996) على مدة خمس سنوات، إذا فقد ركزت السياسة الجديدة هذه أكثر على تحسين ظروف المعاملات التجارية، أكثر منها على وضع برامج للتنمية في هذه البلدان، و نسجل هنا الفارق الكبير بين طموحات و أهداف هذه السياسة و الوسائل المستخرجة لها.

عموما لم تكن السياسات الأوروبية - المتوسطية منذ اتفاق روما سنة 1957 إلى غاية اتفاقية ماستريخت عام 1992، التي انبثق عنها قيام اتحاد أوروبي في مستوى آمال وطموحات البلدان المتوسطية، فنسجل تراجع المزايا التفضيلية التي كانت ممنوحة للمنتجات الزراعية لبلدان المغرب العربي، من خلال التمسك بتطبيق البرنامج الأوروبي المشترك في مجال الزراعة (PAC)، و المنافسة الكبيرة التي تواجهها أمام المنتجات الزراعية الإسبانية و البرتغالية المتنوعة، إلى جانب هذا التحديد الكمي لمنتجات النسيج المصدرة من طرف البلدان المغاربية خاصة (تونس و المغرب) إلى السوق الأوروبية، و أن الإعانات المالية الأوروبية المقدمة لبلدان المغرب العربي كانت ضعيفة و دون مستوى طموحات هذه البلدان.

و يظهر لنا الجدول الموالي، تطور حصيلة المبالغ المالية الممنوحة من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي إلى بلدان المغرب العربي ما بين سنوات (1978-1996)

جدول(1)

تطور حصيلة المبالغ المالية الممنوحة

من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي إلى
بلدان المغرب العربي (1978-1996)
الوحدة: مليون وحدة نقدية أوروبية Ecus

المغرب	تونس	الجزائر	الاتفاقيات
130	114	95	- الاتفاقية الأولى (1978-1982)
199	151	139	- الاتفاقية الثانية (1982-1986)
324	239	224	- الاتفاقية الثالثة (1986-1991)
438	350	284	- الاتفاقية الرابعة (1991-1996)
1091	854	742	المجموع

Source : Mohamed Ben EL Hassan Alaoui ; La coopération Entre L'union Européenne et les pays du Maghreb, Paris, 1994, p.49 (2)

للإشارة فإن البلدان المغاربية أمضت اتفاقيات شراكة انفرادية مع الإتحاد الأوروبي على التوالي، تونس في جويلية 1995، المغرب في فبراير 1996، الجزائر في أبريل 2002 .

2. معاهدة ماستريخت و انعكاساتها على اتحاد المغرب العربي:

يعتبر إمضاء معاهدة ماستريخت في 07 فيفري 1992 من قبل الحكومات الأوروبية، منعرجا كبيرا في تاريخ أوروبا منذ معاهدة روما في 25 مارس 1957، والتي انبثق عنها إنشاء "الإتحاد الأوروبي" و إكمال بناء الصرح الأوروبي (3)، للتذكير فإن بناء المسار الأوروبي مر على ثلاث مراحل أساسية هي:

1. المرحلة الأولى: تميزت بالتوقيع على معاهدة روما عام 1957، القضية بإنشاء التجمع الأوروبي

2. أما المرحلة الثانية: فتميزت بالتوقيع على العقد الموحد L'Acte Unique عام 1985، ثم التصديق عليه عام 1987، و أهم ما جاء فيه، هو إقرار إلغاء الحدود بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

3. في حين المرحلة الثالثة : فتميزت بالتوقيع في 07 فيفري 1992 على معاهدة ماستريخت، التي أقرت إقامة فعلية للوحدة الأوروبية، و إنشاء الاتحاد الأوروبي ابتداء من الفاتح جانفي 1993 .

و تضمنت معاهدة وثيقة ماستريخت المتكونة من 380 صفحة، جملة من البنود الأساسية التي تهدف إلى تنظيم و إعداد سياسة اقتصادية مشتركة، و إنشاء عملة موحدة " اليورو"، و تنمية مشاريع صناعية و سياسية و اجتماعية و خارجية مشتركة فيما يلي :

1. إقامة سوق أوروبية موحدة، بما في ذلك إقامة وحدة اقتصادية و نقدية توجت بإنشاء عملة نقدية موحدة " اليورو" عام 1999.
2. الوحدة السياسية الأوروبية، بمنح البرلمان الأوروبي مزيدا من السلطات، بالإضافة إلى إقرار مبدأ السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة.
3. مراجعة الدساتير الوطنية، حيث فسحت المجال لمزيد من التحرك الأوروبي القطري

4. إقرار مبدأ المواطنة الأوروبية La Citoyenneté Européenne
5. البناء الاجتماعي الأوروبي، و ذلك بتناولها العديد من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المجموعة الأوروبية: كالبطالة، و الهجرة الأجنبية، و حق اللجوء السياسي، و نظام الضمان الاجتماعي .

6. تدعيم البنى التحتية الأوروبية، من خلال قمة إيدنبورغ Edinburgh ببريطانيا في 12 ديسمبر 1992، أين تم الإتفاق على وضع شبكة واسعة من البنى التحتية على صعيد الفضاء الأوروبي بكامله، حيث تبنت البلدان الأوروبية مبدئيا تمويل مشاريع عملاقة في مجال شبكات النقل والاتصالات السلكية و اللاسلكية و إنشاء بنك معلومات لتنشيط الإستثمار .

3 . آثار معاهدة ماستريخت على تجمع بلدان اتحاد المغرب العربي :
يمكن لنا أن نميز بين الآثار السلبية و أخرى إيجابية على منطقة المغرب العربي :

فمن بين الآثار السلبية نذكر :

1. زادت في تعميق الهوة الفاصلة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، أي بين الفضاء الأوروبي و الفضاء المغربي، إذ في الوقت الذي يعرف فيه الفضاء الاقتصادي الأوروبي الجديد قفزة هائلة على الصعيد الصناعي و التكنولوجي، بقي الفضاء المغربي فضاءا متخلفا و غير منظم يفتقر إلى الأسس المادية و الصناعية و الزراعية المتطورة، أي عدم وجود تكافؤ بين الفضائين .

2. توجه بلدان الاتحاد الأوروبي إلى الإنفتاح نحو بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية، و ذلك على حساب بلدان المغرب العربي، خاصة في مجالات الإستثمار و الشراكة الاقتصادية و التبادل التجاري .

3. تفاقم الضغوطات و المشاكل بالنسبة للجاليات المغربية المقيمة في أوروبا، من خلال تطبيق إتفاقية شنغن Shenghen، القاضية بتنظيم تنقل الأشخاص داخل الفضاء الأوروبي .

في حين كان من المفروض أن تحدث معاهدة ماستريخت بعض الآثار الإيجابية منها:

1. يشكل الفضاء الاقتصادي الأوروبي سوقا عملاقة واسعة توفر فرصا للصناعات المغربية و بخاصة للخامات كالغاز الطبيعي و البترول و بعض المنتجات الزراعية

2. يتميز الاتحاد الأوروبي بالتوازن و الإستقرار على الصعيد العالمي

3. تشكل منطقة المغرب العربي بعدا استراتيجيا بالنسبة للقارة الأوروبية

و بعد تحقيق التكامل النقدي الأوروبي (وحدة العملة النقدية اليورو)، يسعى الاتحاد الأوروبي الآن إلى تحقيق التكامل المالي، ذلك أنه يتيح للمستثمرين أن يسعوا للحصول على عائد أعلى و تحمل مخاطر أقل من خلال التنوع و يمكن المقترضين من تمويل أنفسهم بتكلفة أقل، و بشكل يمكن الإعتماد عليه بدرجة أكبر في الأسواق المالية الأكثر عمقا و اكتمالا، و هو ما يوفر فوائد فورية للمستهلكين و دوائر الأعمال، و لا بد أن يسمح، من خلال التفاعل مع التطورات الاقتصادية الأخرى مثل الابتكارات التكنولوجية، بإنتاجية أكبر و نمو اقتصادي أسرع . (4)

4 . ندوة برشلونة و إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية :

انتقلت الشراكة الأورو - مغاربية في ظل انعقاد ندوة برشلونة في نوفمبر 1995، و توسعت إلى شراكة أورو - متوسطة تهدف أساسا إلى :

1. تدعيم الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية
 2. إعطاء أهمية للتوازنات الاقتصادية و الإجتماعية في المنطقة
 3. التركيز على التكامل و الاندماج الجهوي
- و لتحقيق هذه الأهداف ركزت اللجنة الأوروبية على أداتين في التمويل هما:
- المساهمات الحكومية في موازنة الاتحاد الأوروبي
 - و الثانية على القروض الممنوحة من طرف بنك الإستثمار الأوروبي (BEI)

فقامت اللجنة الأوروبية بتحرير اعتماد مالي قدره 5500 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECUS) للفترة (1995- 1999)، من أموال الموازنات العامة للإتحاد الأوروبي، و 5500 مليون وحدة نقدية أوروبية من موارد بنك الإستثمار الأوروبي، أي بمجموع 11 مليار يورو، توزع على كل البلدان المتوسطة التي تضمنها برنامج ميديا MEDA ابتداء من 1997، غير أن المبلغ المخصص من موازنة الإتحاد الأوروبي تم تخفيضه في اجتماع كان " Cannes " بفرنسا المنعقد في جوان 1995 إلى 4685 مليون يورو فقط ، مع تفضيل تمويل المشاريع التنموية ذات الطابع الجهوي، أي تهم كامل منطقة المغرب العربي و منطقة البحر المتوسط .

و على غرار الاتفاقيات السابقة التي قام بها الإتحاد الأوروبي مع باقي البلدان المتوسطة الأخرى، بما فيها المغاربية، و التي غلب عليها طابع التحرير التجاري و بعض الجوانب المالية، فإن الاتفاقيات التي جاءت بها ندوة برشلونة، تبدو أوسع و أشمل، إذ يريد من خلالها الإتحاد الأوروبي جعل منطقة المتوسط منطقة أمان و ازدهار اقتصادي و تعاون في كل المجالات، بما يتماشى و الضوابط الجديدة في مجال التجارة الدولية، التي أتت بها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة " الغات GATT " و كذا منظمة التجارة العالمية " WTO " بتحرير متعدد الأطراف للمعاملات التجارية الدولية في مجال السلع الصناعية و الزراعية و في الخدمات، و وضع ضوابط في مجالات التجارة المرتبطة بالاستثمارات الدولية، و بحقوق الملكية الفكرية .

5 . إقامة منطقة للتبادل الحر الأورو - متوسطة :

يهدف اتفاق برشلونة الأوروبي - متوسطية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط ابتداء من عام 2010 م، بخلق فضاء أورو - متوسطي يسمح بتدفق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بكل حرية و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية و الزراعية، و التي من شأنها أن توسع من الأسواق و تزيد من حدة التنافسية التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية و النوعية .

غير أن ما يلاحظ عند إقامة هذه المنطقة، هو اللاتكافؤ بين مجموعتي ضفتي المتوسط، فمن جهة تظهر بلدان الضفة الشمالية للمتوسط (الأوروبية) دول متقدمة و متمكنة من شروط التنافسية في كل أنواع المنتجات الصناعية و الزراعية و الخدماتية ، فإن بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط و خاصة بلدان المغرب العربي، بلدان تعرف إختلالات هيكلية في اقتصادياتها، و تمر الآن بمرحلة انتقالية، تسعى من خلالها إلى تطبيق برامج اقتصادية و اجتماعية لتصحيح هذه الإختلالات، خاصة في التخلص من عبئ المديونية الخارجية، و تزايد حدة البطالة بها و مظاهر التضخم التي تعرفها ...

لهذا فإنه يتوقع عند إقامة هذه المنطقة التي لم يبقى يفصلنا عنها الكثير، اختفاء الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME)، الغير قادرة على مواجهة المنافسة في المنطقة لعدم تكافؤ الفرص، و أن المستفيد الأول هي بلدان الاتحاد الأوروبي خاصة في الآجال القصيرة، لأننا لا نتوقع إقامة شراكة حقيقية في مجال الاستثمارات و التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، لحدة تنافسياتها مع بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية، التي تستقطب أكبر رؤوس الأموال الأوروبية، التي تفضل حاليا الإستثمار فيها خاصة في الصناعات التكنولوجية نتيجة لوفرة اليد العاملة المؤهلة علميا و تكوينيا.

إلى جانب هذا فبلدان المغرب العربي تحقق حاليا عجزا تجاريا في علاقاتها التجارية مع بلدان الاتحاد الأوروبي خاصة في المنتجات الصناعية، فماذا لو أزيلت التعريفات الجمركية ؟ فبلا شك فيه أن هذا العجز سوف يتزايد أكثر، إلى جانب تحقيق خسائر مؤكدة في الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية والتي تشكل نسبا معتبرة للإيرادات الجبائية لهذه البلدان، مما يتطلب على هذه البلدان البحث عن بدائل جديدة من

الرسوم لتعويض هذه الخسائر، و هي من الأمور الصعبة من الناحيتين السياسية و الاقتصادية .

6 . تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة المغرب العربي:

رغم المجهودات التي بذلت من طرف بلدان المغرب العربي في تحسين الإستثمار بها، عبر النظم القانونية و الإجراءات التنظيمية، و القوانين المشجعة لاستقطاب الإستثمار الأجنبي، و الاستقرار النسبي في السياسات الاقتصادية الكلية بخلق توازنات داخلية و خارجية، و استقرار معدلات التضخم و انخفاض نسب الفوائد على القروض الموجهة للاستثمار، تبقى المنطقة أقل استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بمناطق أخرى ، و هو ما يوضحه لنا الجدول التالي .

جدول (2)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
إلى بلدان المغرب العربي خلال الفترة
(1995-2004) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة البلد	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
المغرب	335	357	1.188	417	850	215	2.825	481	2.314	853	9.835
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1.196	1.065	634	882	5.778
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	639	5.439
موريتانيا	7	4	1	-	1	40	92	118	214	300	777
ليبيا	107-	136-	82-	128-	128-	142-	101-	145	143	131	405-
إجمالي الدول المغرب بية	638	846	1.732	1.458	1.598	1.330	4.498	2.630	3.889	2.805	21.424
الدول التامية	113.3 00	152.7 00	193.2 24	194.0 55	231.88 0	252.45 9	219.7 21	155.5 28	166.3 37	233.2 27	1.912.4 31
العالم	331.1 00	386.1 00	481.9 11	690.9 05	1.086.7 50	1.387.9 53	817.5 74	716.1 28	632.5 99	648.1 46	7.179.1 66

المصدر: مناخ الإستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار

،الكويت، 2005 ، ص.121 (5)

يتضح من بيانات هذا الجدول مدى ضعف منطقة المغرب العربي في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، إذ لم تتحصل مجتمعة خلال عقد من الزمن (1995-2004) إلا على 21.424 مليون دولار أمريكي، و هو ما يمثل نسبة 0,29 % من إجمالي التدفقات الإستثمارية المباشرة على مستوى العالم التي بلغت عند نفس الفترة 7.179.166 مليون دولار، و نسبة 1,12 % من إجمالي التدفقات الإستثمارية المباشرة التي تحصلت عليها البلدان النامية خلال نفس العقد من الزمن و التي بلغت 1.912.431 مليون دولار، و يمكن تفسير ضعف المنطقة على استقطاب رؤوس أموال أجنبية، كون هناك مناطق إقليمية أخرى في العالم، أكثر جاذبية و تحفيزا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة المنطقة الآسيوية . (6)

إلى جانب تراجع حجم الإستثمارات الأوروبية بالمنطقة، و توجهها إلى بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية التي أصبحت تنافس المنطقة المغاربية، خاصة وأنها تتوافر على يد عاملة مؤهلة و مستوى تكوين و تعليم أعلى من ذلك المتواجد بالمنطقة المغاربية، إذ تؤثر على تحسين إنتاجية العمل .

كما تظهر بيانات الجدول أنه رغم الزيادة التي عرفتتها المنطقة المغاربية في الحصول على الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عقد من الزمن، أين تضاعفت بأكثر من أربع مرات، و ذلك بالانتقال من 638 مليون دولار مجتمعة فقط خلال سنة 1995، إلى 2.805 مليون دولار عند سنة 2004، و يتصدر المغرب البلدان المغاربية في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تحصل خلال عقد من الزمن (1995-2004) في المجموع على مقدار 9.835 مليون دولار و هو ما يمثل نسبة 45,90 % من إجمالي ما تحصلت عليه كامل المنطقة المغاربية و التي بلغت خلال نفس العقد 21.424 مليون دولار، و التي معظمها رؤوس أموال أوروبية و أمريكية، تركزت أساسا في مجالات الصناعة النسيجية و الألبسة و في السياحة و الفنادق و الصيد البحري، ثم يليها كل من الجزائر و تونس تقريبا بنفس المقدار و الدين تحصلتا على التوالي خلال نفس العقد من الزمن على إستثمارات أجنبية مباشرة وصلت إلى 5.778 مليون دولار بالنسبة للجزائر، و هو ما يمثل نسبة 26,96 % من إجمالي ما

تحصلت عليه كامل المنطقة المغاربية و التي تركزت في معظمها في مجال المحروقات من شركات أمريكية و أوروبية و يابانية ، و نسجل هنا التحسن الكبير بالنسبة للجزائر في استقطاب رؤوس أموال أجنبية التي تضاعفت بأكثر من 35 مرة ، حيث انتقلت من 25 مليون دولار فقط خلال سنة 1995 إلى 882 مليون دولار عند سنة 2004، و هذا بفضل الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة الجزائرية في تحسين ظروف مناخ الإستثمار في الجزائر بصفة عامة، سواء من خلال تحسين أجواء الظروف الأمنية و استتباب الأمن و الأمان، أو عبر تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، أين بادرت الدولة الجزائرية في سابقة بتسديد ما عليها من ديون خارجية إلى دائيتها بفضل تحسن احتياطياتها النقدية بالعمللة الصعبة جراء تحسن مدا خيل البترول، و التي تكاد تنعدم، مع تحسن ميزان مدفوعاتها الخارجية و كذا ميزان تجارتها الخارجية الذي أصبح يحقق فوائض تجارية من سنة إلى أخرى مع تخفيض نسبة التضخم بها والتي لم تتجاوز في المتوسط السنوي معدل 3% ، إلى جانب تحسن المناخ القانوني للإستثمار، بوضع قوانين و سياسة جديدة تعمل على تشجيع إقامة الإستثمارات في الجزائر دون تمييز بين رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية، و تشجيع بصفة خاصة الإستثمار الخاص مع خصخصة واسعة للمؤسسات الوطنية العامة المفلسة و الغير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية ، إلى جانب تحرير شبه كلي لأسعار الصرف، مع الإشارة هنا إلى الجهودات الكبيرة التي تقوم بها الدولة الجزائرية في مجال الإستثمار في البنى التحتية من خلال تهيئة واسعة للمناطق الصناعية المخصصة للإستثمار، كتشديد و ترقية و عصرنة الموانئ الموجودة و المطارات، و شق الطرق السريعة (الطريق السريع شرق - غرب الذي يمتد من الحدود التونسية إلى غاية الحدود المغربية)، في حين بلغت الإستثمارات الأجنبية التي تحصلت عليها تونس خلال نفس العقد من الزمن مقدار 5.439 مليون دولارو هو ما يمثل نسبة 25,38 % من إجمالي ما تحصلت عليه كامل المنطقة خلال نفس الفترة، معظمها رؤوس أموال أوروبية اتجهت نحو الاستثمار السياحي و الفندقي و في الصناعات النسيجية و الألبسة و الصناعة الجلدية، و تأتي موريتانيا في مرتبة رابعة بمقدار 777 مليون دولار خلال عقد من الزمن و هي ما تمثل نسبة 3,62 % من إجمالي ما تحصلت عليه كامل المنطقة من استثمارات أجنبية مباشرة خلال نفس الفترة و التي في معظمها رؤوس أموال أوروبية تركزت أساسا في الصيد

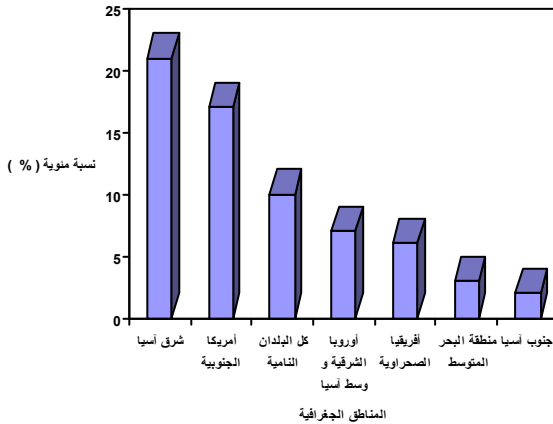
البحري، لما يزرع به هذا البلد من ثروة سمكية كبيرة، و بعض الاستثمارات الأجنبية في مناجم الفوسفات، في حين تظهر لنا ليبيا من خلال بيانات الجدول على أنها بلد مصدر لرؤوس الأموال المباشرة أكثر منه مستقطب لها، إذ صدرت مقدار (-405 مليون دولار) خاصة نحو البلدان العربية و الإفريقية .

إذا فانفتاح الاتحاد الأوروبي على بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية، سوف يؤدي إلى إعادة ضبط خريطة انتشار النشاطات الاقتصادية، حيث أن البلدان التي تندمج بسرعة مع بلدان الاتحاد الأوروبي ، سوف تستفيد أكثر من التخصيص في فروع صناعية تقليدية التي لا تتطلب يد عاملة ماهرة أو في الزراعة . (7)

علما أن كامل منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تستفيد إلا من نسبة ضعيفة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد الدولي، و التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 3 %، كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل (1)

خريطة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية (IDE)
المتراكمة حسب المناطق بالنسبة للنتائج الوطني الخام (PNB)
ما بين (1998-1991)



Source: christophre van Huffel, investissements directs étrangers: problèmes et

Enjeux pour les pays du sud et de L'est de la Méditerranée, Revue Région et Développement, N°13, L'Harmattan, juillet 2001, p.198, (8)

يتضح من الشكل توجه جانب كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدان شرق آسيا و أمريكا اللاتينية بالخصوص، لما تتوفر عليه من عوامل مشجعة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، في حين ضلت منطقة البحر الأبيض المتوسط و خصوصا منطقة المغرب العربي أقل جذبا لها، و التي تتركز في بعض القطاعات دون غيرها، خاصة في قطاعات الطاقة في كل من الجزائر و ليبيا و تونس، و تلك الموجهة للتصدير في فروع النسيج و الألبسة و الصناعات الاستهلاكية في كل من تونس و المغرب، نظرا لضعف تكلفة عوامل الإنتاج فيها و خاصة تكلفة العمالة .

7 . المحفزات المشجعة على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة المغرب العربي

من المعايير التي تأخذها في الحسبان الشركات الأجنبية في إقامة استثمارات مباشرة نذكر:

1. الاستقرار الاقتصادي و السياسي : في البلدان المراد الاستثمار فيها، في حين تظهر المنطقة المغاربية من بين المناطق في العالم الأكثر اضطرابا و تغيرا في الجوانب السياسية و الاجتماعية
2. ضرورة وجود نظام قانوني ثابت و مستقر و شفاف و ذا مصداقية، في حين هذا لا نجده في بلدان المنطقة إذ تشهد هذه الأخيرة تغيرات كبيرة في المجال القانوني
3. لا يكفي لإصلاح الخلل الموجود في هذه الاقتصاديات، التقليل من عبئ المديونية و خلق التوازنات الاقتصادية الكبرى، و إبعاد الدولة من التدخل في الاقتصاد و الاستثمار، بقدر ما يجب الوصول إلى حرية تحرك المؤسسات و الإبداع و مشاركتها في المبادرات الخاصة .
4. عدم مقدرة البلدان المغاربية على تمويل مشاريع البنى التحتية و التكوين و شبكات الاتصال لأن هذه الفروع و شركاتها يجب أن تكون على اتصال دائم و غير منقطع مع شركاتها الأم .

5. لا يكفي توافر اليد العاملة بشكل كبير على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لضعف تكاليفها بقدر ما يهم أيضا نوعيتها و تأهيلها و تكوينها، لأن هذه الاستثمارات تتطلب التحكم في التكنولوجيا المستعملة و التي تمتاز بدرجات متفاوتة في التعقد.
6. ضعف المقدرة الشرائية في المنطقة المغاربية نتيجة ضعف الدخل بها، مقارنة بمثيلاتها في مناطق أخرى من العالم .
7. ضعف المناخ التنافسي الداخلي في المنطقة المغاربية بين المتعاملين الاقتصاديين، و ضعف رؤوس الأموال المحلية و أدوات التمويل بها و مستويات الادخار المحلي، مع تصاعد حجم المديونية الخارجية بها
8. التباطؤ في تشكيل سوق جهوية تحفز على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ضعف معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المغاربية و المبادلات التجارية البينية، التي لا تتعدى في أقصى تقدير نسبة 5 % .

8 . آفاق دخول السلع المغاربية الأسواق الأوروبية :

يجب الإشارة هنا أن هناك عدة آليات لتوغل السلع المغاربية الأسواق الأوروبية خاصة في :

1. السلع التقليدية : و ذلك بالعودة إلى فكرة المزايا النسبية التي تمتاز بها بعض السلع المغاربية عن سلع بلدان أخرى، و الحفاظ على هذه البلدان كشريك تقليدي لبلدان الإتحاد الأوروبي.
2. ضرورة البحث عن نموذج جديد للتعاون بين بلدان الإتحاد الأوروبي و بلدان المغرب العربي بفتح أسواق الأولى إلى منتجات الثانية التزاما باتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) خاصة للمنتجات الزراعية و النسيجية، و المشاركة الفعلية في تمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية في المنطقة المغاربية، خاصة تمويل المشاريع الزراعية، قصد التقليل من التبعية الغذائية للخارج، وتمويل مشاريع البحث و التكوين الموجهة لصالح المؤسسات الصناعية و الخدماتية ، مع إبقاء تمويل المشاريع المعتاد على تمويلها للبنى التحتية .

3. تشجيع الإتحاد الأوروبي لمساعي بناء تجمع إتحاد المغرب العربي، و ذلك بتمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي (أي تم كامل المنطقة المغاربية) و ليس تمويل المشاريع في كل بلد على حدا و ذلك بتخصيص صندوق خاص لتمويل مثل هذه المشاريع، خاصة في مجالات البنى التحتية و الاتصالات و التنمية عبر حدود البلدان المغاربية .

4. على بلدان الإتحاد الأوروبي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الآتية من منطقة المغرب العربي و جعلها على الأقل مساوية لتلك الآتية من اسبانيا و البرتغال و اليونان، خاصة المنتجات الزراعية و إعطاء امتيازات تفضيلية لها عن باقي السلع الأخرى الآتية من خارج الإتحاد الأوروبي .

5. يجب على البلدان المغاربية التأقلم مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى، من خلال تحسين معدلات إنتاجيتها و تحسين مستوى تنافسيتها في الأسواق الدولية (تحسين نوعية المنتجات) .

6. ضرورة بناء التجمع المغاربي في أسرع وقت ممكن، و خلق سوق جهوية بديلة تسمح بزيادة المبادلات التجارية البينية و تدفق رؤوس الأموال و اليد العاملة بكل حرية .

9 . سياسة اندماج بلدان المغرب العربي ضمن بلدان الإتحاد الأوروبي :

بإمكان بلدان المغرب العربي أن تندمج إيجابيا مع بلدان الإتحاد الأوروبي، على الأجلين القصير و المتوسط ، بالاعتماد على مفهوم المزايا النسبية التي تميزها، خاصة في إنتاج و تصدير الخامات و المنتجات الزراعية، و في السياحة و الصناعات التقليدية، و ذلك عبر شراكة حقيقية، خاصة بعد فشل كل استراتيجيات التنمية التي اعتمدت عليها بلدان المغرب العربي منذ استقلالها السياسي ، و أدت إلى أزمات و اختلالات في التوازنات الاقتصادية كلية كانت أم قطاعية، فإستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات سرعان ما اصطدمت بضيق الأسواق المحلية، و محدودية قدرات تمويلها مع تحقيق ضعف في مستوى إنتاجيتها .

أما إستراتيجية ترقية الصادرات نحو الخارج، فسرعان ما كشف عن عدم وجود نسيج صناعي متكامل قادر على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، بقدر ما خلص إلى وجود تبعية هذه الصناعات إلى الأسواق الخارجية.

وهو ما يستلزم اليوم على بلدان هذه المنطقة من إعادة رسم إستراتيجية الاندماج، وذلك بالتوجه نحو الصناعات كثيفة العمالة و الأقل تأهيلا، وكذا في الجانب الزراعي أي التخصص في الصناعات التقليدية .

من هذا المنطلق بات على بلدان الإتحاد الأوروبي إعطاء نفس جديد لسياستها اتجاه بلدان المغرب العربي، وذلك بإعادة نشر و توزيع بعض القطاعات و الفروع الإنتاجية الأوروبية نحو بلدان المغرب العربي في ظل التوجه نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر الأورو - متوسطة عام 2010 .

و عليه أصبح الارتقاء بالتعاون الأورو - مغاربي أمرا مهما، في ظل المعطيات الاقتصادية الدولية الراهنة، بتغيير أنماط التعاون، و الانتقال من التعاون المحصور في إمضاء الاتفاقيات ما بين البلدان (Inter- Etats) إلى التعاون القائم ما بين المؤسسات (Inter- Entreprises)، أين سوف يسمح هذا النمط الجديد من التعاون إلى تكثيف التعاملات ما بين هذه المؤسسات و تكثيف المتعاملين الاقتصاديين (9)، و زيادة إمكانية تأهيلها و ترقيةها في جانب تحسين خبراتها العلمية و المهنية و تسمح بالحصول على التكنولوجيات الجديدة و الدخول إلى أسواق جديدة .

الخاتمة: (النتائج و التوصيات)

رغم ما أتى به اتفاق الشراكة الأورو - متوسطة، من توسيع مجالات التعاون بين بلدان ضفتي المتوسط، إلا أنه لم يخرج كثيرا عن ما سبقوه من اتفاقيات التي أمضاها الإتحاد الأوروبي مع بلدان المغرب العربي من قبل، فمازال يغلب عليها

الطابع التجاري (من خلال السعي إلى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر)، و ليس لإقامة شراكة حقيقية، تسعى إلى توظيف رؤوس الأموال الفائضة في أوروبا في البلدان المتوسطة، و الاستثمار فيها بغية تنويع الإنتاج و امتصاص البطالة التي تعاني منها، و تحويل و نقل المعارف التكنولوجية، من أجل تحسين فوائض القيمة بها، مع تدعيم قدرات البحث العلمي و التعليم في بلدان المغرب العربي و التقليل من فوارق الدخل بينهما و معالجة حقيقية لمشكل الديون الخارجية التي تتخبط فيها .

لهذا فإننا نوصي بلدان المغرب العربي، حتى تستطيع الانسجام مع معطيات الانفتاح التجاري التي تفرضها منطقة التبادل الحرة الأورو - متوسطة التي من المرتقب إقامتها ابتداء من عام 2010 :

- ضرورة الإسراع في تغيير نهج سياساتها الاستثمارية المنجزة، و ذلك بالبحث خاصة على القطاعات و الفروع الإنتاجية الصناعية، التي يمكن أن تكون لها تنافسية فيها في المنطقة، و هذا صعب إدراكه في الآجال القصيرة.
- البحث عن استثمارات أجنبية تغطي نقص المقدرة الاستثمارية الداخلية، سواء من رؤوس أموال أوروبية و التي تبقى ضعيفة في المنطقة أو غير أوروبية .
- تتطلع بلدان المغرب العربي من بلدان الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو - متوسطة، مساعدتها في معالجة مشكلة ديونها الخارجية، و في الخروج من وضعيتها المتدهورة هذه، بالإقدام على سياسة مالية شجاعة مشابهة لمخطط مارشال (Marshall) التمويلي، وإلغاء على الأقل تلك الديون المتعددة الأطراف الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي، و تحويل جانب منها إلى العملة المحلية من أجل تمويل البيئة و حماية و ترقية السواحل البحرية، و تحويل جانب منها إلى أسهم في النشاط الاقتصادي و الصناعي
- كما تتطلع بلدان المغرب العربي من بلدان الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو - متوسطة، مساعدتها على تجاوز المرحلة الانتقالية التي تمر

- بها، و في تطبيق برامجها التصحيحية لاقتصادياتها، بخلق استقرار اقتصادي بها، و ضبط التوازنات الاقتصادية الكبرى (الخارجية منها و الداخلية) .
- مع تدعيم الجوانب الجزئية لاقتصادياتها، بتطوير و تفعيل مؤسساتها الاقتصادية تكنولوجيا و من حيث إدارة أعمالها، و جعلها قادرة على مواجهة التنافسية الخارجية عند فتح الأسواق و إقامة منطقة التبادل الحرة .
- و مساعدتها على إنجاز برامج خصخصة مؤسساتها الاقتصادية العمومية العاجزة .
- اقتراح تعاون مبني على الشراكة ما بين المؤسسات و الشركات الأورو- مغربية و تعميمها، سواء عبر إستراتيجية التزاوج (Alliances) بين المؤسسات من خلال وجود علاقة بين شريكتين أو أكثر مستقلتين تشترك كلها في تحقيق مشروع معين تسعى من ورائه تحقيق ربحية اقتصادية مشتركة، أو عبر إستراتيجية التلاحم (Fusions) بين المؤسسات أين تقوم مؤسسة بشراء أو حيازة مؤسسة أخرى، بشكل جزئي أو كلي، و ذلك من خلال عروض البيع العمومية المقترحة و المعلن عنها، أو من خلال إتحاد شريكتين أو أكثر بهدف تشكيل شركة واحدة، سواء عبر امتصاصها (Absorption) لشركة أو عدة شركات من طرف شركة أخرى واحدة، أو عبر تجميع (Réunion) شريكتين أو أكثر في شركة واحدة مستقلة تماما .
- و قد عرفت هذه الإستراتيجيات نجاحا كبيرا في التطبيق لدى بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، أين شهدنا زوال شركات و ظهور شركات أخرى في كثير من المجالات الاقتصادية و خصوصا في مجالات: الخدمات و الهندسة (Ingénierie) والمعلوماتية و وسائل الإعلام.

المراجع المستخدمة:

1. Bichara Khader;Alternative sud: Le Partenariat euro-méditerranéen vu du sud, édition CETRI, paris- Montréal, 2000, p.14
2. Mohamed Ben El Hassan Alaoui;La Coopération entre L'union Européenne et les pays du Maghreb, paris, 1994, p. 49
3. محي الدين الحضري، معاهدة ماستريخت و انعكاساتها على إتحاد المغرب العربي: إتحاد المغرب العربي و الفضاء الاقتصادي الأوروبي الجديد، مركز دراسات المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط، تونس، 1993، ص.23
4. ويم فوتتين،الإتحاد الأوروبي:من الإتحاد النقدي إلى الإتحاد المالي،مجلة التمويل و التنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، عدد يونيو 2006، واشنطن، ص.48
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2005، ص. 121

6. عبد الهادي عبد القادر سويقي، قرارات في اقتصاديات الوطن العربي،

الطبعة الثانية، القاهرة 2007، ص. 193

7. Mary – Françoise Renard, intégration international des pays en développement et en transition et spécialisation Régionales, Revue Région et développement N° 13, L'Harmattan, Juillet 2001, p.8
8. Christophe van Huffel, investissements directs étrangers: problèmes et Enjeux pour les pays du sud et de L'est de la Méditerranée, Revue Région et développement N° 13 L'Harmattan, Juillet 2001, P. 198
9. Sofiane Tahi, vers de Nouveaux modes de coopération Euro Maghreb, Les cahiers de L'orient, Revue d'étude et de Réflexion sur le monde Arabe et musulman, N° 58, paris ,2000, P.95